توثيق مجزرة بلدة معضمية الشام في ريف دمشق

معضمية الشام
تقع غرب مدينة دمشق بعدة كيلومترات، وهي قريبة من مدينة داريا وحي المزة الدمشقي.
ويبلغ عدد سكانها (٧٠,٠٠٠) نسمة .
وهي مركز ناحية وواحدة من أقرب المدن إلى العاصمة دمشق، وإحدى أهم مدن الغوطة الغربية.
الموقع على الخارطة:

تفاصيل الحادثة:

رواية شاهد عيان كان موجوداً حين القصف يدعى (أبو رعد) ما زال على قيد الحياة:
بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت والصورة:
m.jamal.mm

"كما العادة كل يوم جمعة نذهب إلى المسجد لأداء الصلاة، وفي الطريق سقطت قذيفة مدفعية على مئذنة الجامع من أجل إسقاطها، لكنها بفضل الله لم تسقط، وبعد نحو عشر دقائق وبينما الناس يدخلون الجامع سقطت قذيفة أخرى، ما أدى إلى مقتل اشخاص عدة وإصابة العشرات، وبدأت الأصوات تتعالى طلباً للمساعدة، ركضت أنا وبعض الأخوة لتقديم يد العون وإسعاف الجرحى، وما هي إلا ٥ دقائق حتى سقطت القذيفة الثانية مسببة أضراراً كبيرة جداً بين المدنيين، فمن كان مسعفاً أصبح شهيداً وسقط العشرات جرحى وتدمر جزء كبير من المسجد والبيوت المحيطة به أيضاً"

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف دمشق من توثيق مقتل ١٣ مواطناً، كما تمكنا من تسجيل وقوع أكثر من ٢٥ جريحاً.

أسماء ضحايا المجزرة:

عماد محمد الدمراني/ريف دمشق/معضمية الشام/
محمد محمود قزاح/ريف دمشق/معضمية الشام/
أمينة زين الدين زين الدين/ريف دمشق/معضمية الشام/
عائشة زين الدين/ريف دمشق/معضمية الشام/
محمود محمد نخلة/ريف دمشق/معضمية الشام/
رضوان أحمد الخطيب/ريف دمشق/معضمية الشام/
إسماعيل زمزم/ريف دمشق/معضمية الشام/
عبد الرزاق محمد طقطق/ريف دمشق/معضمية الشام/
بهاء ديب الاسود/ريف دمشق/معضمية الشام/
أحمد خليل خليل/ريف دمشق/معضمية الشام/
مجهول الهوية/ريف دمشق/معضمية الشام/
مجهول الهوية /ريف دمشق/معضمية الشام/
مجهول الهوية /ريف دمشق/معضمية الشام/

الإثباتات والمرفقات:

أولاً: فيديوهات تصور شهداء المجزرة:

ثانياً: فيديو تصور آثار الدمار على البلدة نتيجة القصف

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على مدينة معضمية الشام كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في معضمية الشام المتمثل في جريمة القتل، هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية، فهي منهجية وواسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسياً ومادياً وتعليمياً.
٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن تجاوزات الحكومة السورية كافة.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان